الفصل السادس

لعبة جديدة فى السياسة

أن تشتغل بالسياسة، وتثبت مهارتك وحذقك ودهاءك، فهذا لون معروف ومألوف فى السياسة، وأن تعلن أنك لست من الساسة فى شىء، وأنك لا تفهم من السياسة ألفها ولا يائها، وأنك تكرهها، ثم تغلب الساسة وتتفوق عليهم فى ميدانهم؛ فهذا أسلوب جديد فى السياسة، لا يتقنه إلا أدهى الدهاة، وأمهرهم، وطلعت حرب كان من هؤلاء.

كان طلعت حرب سياسيا من منبت الشعر إلى أخمص القدم. والحق أنه لا يمكن أن يوجد اقتصادى ذو قيمة وخطر، أو رجل قانون ذو أهمية وشأن، أو رجل حرب ذو أثر ومكانة، إلا إذا كانوا من الساسة. فالاقتصاد والقانون والحرب، أبناء السياسة الأوائل، تنجبهم، وترعاهم، ثم يعيشون فى كنفها، يكبرون فى ظلها، وقد يحاولون التحرر منها، أو التمرد عليها، أو إنكار وجودها، أو إنكار صلتهم بها، فلا ينجحون فى شىء من ذلك، إلا فى واحد من حالين: أن يتواروا إلى الظل، أو أن يموتوا. أى إما أن يموتوا أرواحًا أو يموتوا أبدانًا.

ولابد لنا من أن نحدد معنى السياسة، لنعرف صلة طلعت حرب بها، ولنقرر ما إذا كان من الساسة أم لم يكن.

وهناك ثلاثة أمور تتشابه علينا، ويختلط بعضها ببعض، وهى ذوات ثلاث، لكل ذات، كيانها وخصائصها وأهدافها: هناك الوطنية، والسياسة، والحزبية.

والوطنية، هى سعى صريح وبسيط وحار، لتحقيق المصلحة العليا، مصلحة الوطن، فى أى ميدان وبأية وسيلة. هى رفض احتلال المحتلين، ورفض خضوع الوطن لغيره، ورفض الفساد فيه، وأسباب الضعف المهددة

له. ولا تحتاج هـذه العاطفـة، لـمهارة ولا لحـذق، ولا دربـة أو مـران. هـى الفطرة السليمة وحسب. فالفلاح غـير المتعلـم - ولا أقـول الجـاهل - الـذى ينتفض غضبًا لرؤية علم أعداء الوطن، أو جندى من جنودهم على مقربة من كوخه، يتساوى فى الشرف، فى حكم الوطنية، مـع زعيـم يتبعـه الألـوف أو الملايين، وقد يفوقه، أن كان أكـثر صلابـة، وأقـل رغبـة فـى المسـاومة، أو أشد صبرًا على الأذى.

أما السياسة فهى الوسيلة العمليـة لتحقيـق هـدف الوطـن أو الجماعـة، تسعى لما يسعى إليه الوطن، ولكنها تعرف كيـف تكتـم عواطفـها، وكيـف تتنازل قليلاً لتكسب كثيرًا وكيف تبدو قابلة لما ترفضه ورافضـة لـما تقبلـه، وكيف تبدى الضعف، وهى فى أقصى القـوة، وكيـف تظـهر القـوة، وهـى تعانى أشد حالات الضعف. وتتحبب لفرد أو لدولـة، لتفقدهمـا حبـا أكـبر مؤكدا ومضمونا، تذيع ما يبدو أنـه سـر، وهـو هـراء لا نفـع منـه، وتتكتـم ما هو خطير، على أقرب المقربين.

أما الحزبية فهى السياسة ولكن لغايات أقل شأنًا، وأقصر عمرًا، وأضأل مقامًا. هى غايات الجماعة التى ينتمى إليها السياسى، وقد تتعـارض هـذه الغايـات القريبـة مـع غايـات الوطـن العظيمـة والبعيـدة، فيضحـى الثانيـة لحساب الأولى، فالحزب عند الحزبية أعلى مقامًا من الوطـن، وفـى سـبيل الحزبية، يلوث الأبرياء، وتموه الحقائق، ويستباح الكذب، وتقلب الأمـور. تقبل المزايدة والمناقصة فى حقوق الوطن من أجل كسب أصوات النـاخبين، ورضاء الأنصار. وفى ظل الحزبية، يقدم من لا حق لهم من الأعـوان، علـى أصحاب الجدارة والكفاية ممن عداهم.

وقد كان طلعت حرب، سياسيًّا منذ شب عن الطوق، وأدرك ما حولـه، وكان فوق كونه سياسيًّا، كان وطنيًّـا. ولكنـه انضـم فـى البدايـة إلى حـزب

الأمة، وهو الحزب الذى كان يؤمن بمهادنة الاحتلال إقرارًا بما أدخله فى مصر من إصلاحات إدارية، لا سيما فى مجال الرى والصرف، المتمثل فى إنشاء القناطر والسدود، وشق الترع والمصارف، ووضع قواعد عادلة لتوزيع المياه على المزارعين، وإخراج عدد لا بأس به من مهندسى الرى والمبانى والسكك الحديدية والتدرج فى نشر التعليم، ورفع السخرة عن الفلاح، والحد من سلطة الخديو ولكن طلعت حرب لم يلبث حين نهض بأعباء السياسة العامة، أن تحرر من هذه العقلية الهادئة الضعيفة التى لو تركت، لألحقت بالوطن، من المضار، والإيذاء، الشىء الكبير، وأصبح بكل ما يقول، وما يفعل، أقرب إلى مصطفى كامل ومحمد فريد، زعيمى الحزب الوطنى، بل كاد يكون صورة أخرى من مصطفى كامل، فى حماسه لمصر، والتغنى بأناشيد الحب لها. وسنقف أمام هذه الأناشيد ونتأمل فيها بعد حين.

ولكنه فى المرحلة الأولى من حياته السياسية، كان يعمل بعقلية حسابية، وكان فوق ذلك فى خدمة أحد كبار المزارعين، وهو عمر سلطان باشا ابن محمد سلطان باشا، الذى خان الثورة العرابية، وانحاز للخديو والإنجليز، انحيازًا لا احتشام فيه ولا تحرج.

ولذلك كان من المعقول ألا يحس طلعت حرب وهو فى هذه المرحلة بالمعانى الوطنية، فى صفائها ونقائها، كما أحسن بها، مصطفى كامل. وهذا فضل (مصطفى) على معاصريه ومواطنيه. فقد كان ملهما، أشبه شىء بمن يوحى إليه، يرى المستقبل الباهر، من خلال أطلال الحاضر وخرائبه، ويستمد الإيمان، من بواعث اليأس، ودواعى التثبيط. اما سائر المصريين، فكانوا يرون مخاصمة الاحتلال، ومحاولة زحزحته من مكانه، ضربًا من الخيال، لا يتفق مع العقل، أو ضربًا من الحماقة التى لا تليق بكرامة الرجال.

ولما كان عمر سلطان عضوًا فى مجلس إدارة الحزب الوطنى، وأمينًا لصندوقه، إبان حياة مصطفى كامل، وكان قد ضمن مصطفى كامل فى دين لبنك (سالونيك)، وكان فى الوقت نفسه مساهما فى جريدة اللواء الفرنسية (الاتندار)، وكانت قد تعثرت ماليًا بعد وفاة مصطفى. فقد أدى هذا كله إلى تصادم بين طلعت حرب ومحمد فريد. إذ كان طلعت حرب وكيلاً لدائرة عمر سلطان، فنصحه بأن يقبض يده فلا ينفق شيئًا لمساعدة (جريدة الاتندار)، فأطاع وكيل دائرته، مما أغضب فريد وحمله على أن يكتب فى مذكراته ضد طلعت حرب السطور التالية:

«هذا الرجل من رجال حزب الأمة الذى شكل لخدمة الإنجليز ضد الخديو. ومن رأى هذا الحزب ومبادئه أن مصر غير قادرة على حماية نفسها، ومادامت مضطرة للاحتماء بقوى، فالأحسن لها أن يكون هذا الحامى هو انجلترا، وسياسة هذا الحزب قائمة على التخلص من سيادة الدولة العلية، ومعاداتها بل ومعاداة كل تركى، بل كل مصرى من أصل تركى، وبالتالى للعائلة الخديوية لأنها تركية الأصل.

«وطلعت حرب هذا من المشتغلين بالمال، واختاره عمر سلطان باشا لأن يكون وكيلاً لدائرته لينظم له أعماله المختلة، ويسوى ديونه الباهظة التى يصرفها فى القمار ومع النساء بأوروبا بكل تبجح ووقاحة.

«عمر (بك، باشا بعد ذلك) كان من أصحاب المرحوم مصطفى باشا كامل، ولكنه لم يساعده بالمال كما أشيع واشترك فى شركة الاتندار بألف جنيه مصرى دفع نصفها، ولما شكل مصطفى الحزب الوطنى انتخبه من ضمن اللجنة الإدارية، وعين أمينا لصندوقها ثم استقال، وضمن المرحوم لدى بنك سالونيكا فى مبلغ ١٢ ألف جنيه تقريبا، ولما مات مصطفى وسويت ديونه، وأخذنا نصفى اللواء بعشرين ألف جنيه نظير ضماناتها أصبح هو من ضمن مجلس إدارة اللواء، ولكنه لجهله وانهماكه فى

الملذات، وعدم وجود الوقت الكافى لديه، أناب عنه وكيله طلعت حرب فكان حربا على الجريدتين، إذ أخذ يحاربهما بكل قواه خدمة لحزبه الذى كان يريد بذلك خدمة سادته الإنجليز.

«ولما عدت إلى مصر فى ١٤ من يولية من السنة المذكورة، قابلت طلعت حرب الوكيل، وكلمته فى هذا الشأن، فلم يقبل صرف شىء، ولما عاد عمر سلطان أقنعه (حرب) بعدم الصرف، لأن الجريدة لا يمكنها الاستمرار على أى حال وبذلك اضطررنا لإلغائها نهائيا من أول يولية سنة ١٩٠٩ بعد أن صرف عليها من خزينة الحزب ما يقرب من ألفين و ٥٠٠ جنيه، ونسب لى أعدائى عدم القدرة على الاستمرار فى أعمال مصطفى. ونحن حفظًا لاسم مصطفى، لم نرد أن نقول الحقيقة، وهى أن مصطفى وأخاه على صرفا على الجريدتين ١٣ ألف جنيه، أما أعمال طلعت حرب فى اللواء، فلم يكن نتيجتها بأقل ضررا من نتيجة أعماله المشئومة فى الاتندار».

وليس فى هذه السطور تجن على (طلعت حرب)، فكل كلمة فيها صحيحة بلا أدنى شبهة. فطلعت حرب فى تلك الأيام كان وكيل أعمال، وكان حريصا على مصلحة موكله المالية. وكانت مصلحة عمر سلطان ألا يواصل الصرف على جرائد تخسر، ولم يكن طلعت يؤمن بأن عمر سلطان يساهم فى هذه الجرائد عن إيمان بمبادئها، أو عن رغبة فى معاونتها، ولعله على أحسن الفروض اتصل بالحزب الوطنى، وانتمى إليه شعورًا منه بأن ماضى أبيه الوطنى، فى حاجة إلى ما يرد إليه الاعتبار، ولم يكن ثمة سبيل لهذا الرد إلا أن يكون هو فى صفوف الوطنيين المتطرفين، فى الظاهر، وقد تكررت هذه الظاهرة فى تاريخ مصر الحديث، إذ رأينا أكثر من مرة، أبناء كبار الخونة، الذين دمغتهم البلاد بالخروج عليها والعمل ضدها، وقد اختاروا الجانب المتطرف فى الحركة الوطنية، وإن قنعوا بالانتماء لهذا الجانب، دون أن يصدر منهم قول أو فعل، يؤيد هذا

التطرف. وآخر الأمر، كان طلعت حرب فى هذه المرحلة - كما قلنا - لم يؤمن بعد، بأسلوب الحزب الوطنى، وكان يرى أن العمل الهادئ المتطور فى ظل حزب الأمة، هو العمل المضمون المؤدى إلى تحقيق الغايات الوطنية العليا. ولم تكن هذه سوى مرحلة سابقة على النضج والفهم الصحيح لكل ما يلابس الحركة الوطنية من دواعى النجاح وأسباب الفشل. وسنرى آثار هذا النضج شيئا فشيئا. ولكن طلعت حرب فى آخر أيامه، أدرك قبل غيره بطلان مساعيه الأولى، وعقم المنهج الذى وقع عليه اختياره.

لكن أيا كان الأمر، فقد كان طلعت حرب منذ البداية سياسيًّا. وقلت إنه لو لم يكن سياسيًّا لما اختار لنفسه تاريخ دول العرب والإسلام، موضوعا لأول كتاب له، فمن يعن بتاريخ الدول، يعن بتاريخ الساسة والسياسة، والدليل أيضا على ميوله السياسية ما كتبه عن امتياز شركة قناة السويس إلى ٢٠٠٨ بعد سنة ١٩٦٨، أى مدة أربعين عاما أخرى مقابل أربعة ملايين جنيه تدفع على أربعة أقساط بعد ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ مع حصة من الأرباح قدرها ٤٪ فى العشر السنوات التالية لسنة ١٩٢١، و ٦٪ فى العشرة الثانية، و ٧٪ فى العشرة الثالثة و ٨٪ فى العشرة الرابعة، ١٢٪ فى السنوات الخمس الأخيرة التى تنتهى بسنة ١٩٦٨ وهى سنة انتهاء الامتياز فإن ما كتبه طلعت حرب ضد هذا المشروع الاستعمارى المفضوح، وإن امتلأ بالأرقام، وعزز بميزانية شركة قناة السويس وحساب أرباحها وخسائرها، إلا أنه كتب بعقلية سياسية بحتة ودل على تتبعه للشئون الدولية، وفهمها لها.

وقد نقلنا فى موضع سابق من هذا الكتاب، جزءًا من رده، ونحب أن ننقل هنا فقرة طويلة أخرى، يستبين منها القارئ، بأدنى الجهد، أن عقلية كاتبها، هى عقلية سياسى لا محاسب،وأن المحاسبة كانت فى خدمة السياسة، وليس العكس قال:

«من المسلم به أن الحكم على دخل القناة بعد سنة ١٩٦٨ حكمًا دقيقًا هو من المستحيلات حقيقة، كغيره من الأحكام التى نصدرها على المستقبل البعيد، ولكن الأمر الوحيد الذى تجب ملاحظته فى هذه الحالة، هو النتيجة التى يخرج بها العقل من قياس الماضى والحاضر، مع النظر بصفة ثانوية لنتائجها فى المستقبل القريب.

«نرى زيادة دخل شركة قناة السويس، فى الماضى والحاضر كلها مطمئنة تدل على أن الزيادة ستبقى مضطردة مادامت المدنية الحالية، وما دام الشرق والغرب كلاهما فى حاجة إلى مبادلة المنافع.

«أما انقاص رسوم المرور فى القناة فلاشك أن الميل إليه شديد من جانب أصحاب السفن والتجار، ولكن الماضى يعلمنا أن إنقاص الرسوم لم يولد إنقاصا فى الإيراد، بل على العكس من ذلك نرى أن الرسم على الطن الواحد كان ٩ فرنكات و ٥٠ سنتيما فى سنة ١٨٩٠ وكان إيراد الشركة فى تلك السنة ٧٠ مليون من الفرنكات، فلما أنزل رسم الطن فى سنة ١٨٩٣ إلى ٩ فرنكات، كان مجموع دخل الشركة ٧٦ مليونا حتى وصل سنة ١٩٠٢ إلى مبلغ ١٠٦ ملايين وفى سنة ١٩٠٣ أنقص الرسم فصار ٨ فرنكات و ٥٠ سنتيما فوصل دخل القناة إلى مبلغ ١١١ مليون وكذلك استمر يزيد من نقص الرسم حتى وصل سنة ١٩٠٩ إلى مبلغ ١٢٣ مليونًا. وعلى ذلك فإن أصحاب السفن والتجار لا يطلبون إنقاصا غير معقول لتلك الرسوم، بل إن نقص الرسوم لم يؤثر الآن تأثيرًا يعتد به بالنسبة للدخل السنوى. وعلى ذلك يكون التخوف من إنقاص الرسوم تخوفًا مبالغًا فيه.

«وأما الاختراعات العلمية لوسائل النقل فإن الموضع الجغرافى لقناة السويس لا يؤثر فيه بوغاز (بناما) ولا سكة حديد بغداد». وحسبنا فى ذلك

أن نذكر طرفًا من خطبة البرنس دارنبرج رئيس مجلس إدارة الشركة فى الجمعية العمومية للشركة فى ٢٠ يونية سنة ١٩٠٨ اذ قال:

«ماذا نخشى فى المستقبل، لم يعد محل لذكر هذه الحكاية، حكاية قناة ثانية، فقد ذهب بها الزمان، وإن سكة حديد سيبيريا، وسكة حديد بغداد، لايمكنها إلا أن تسرعا فى حركة التجارة، فإذا نقصنا بسببها بعض الركاب فمن المحقق أن التجار يفضلون دائمًا نقل بضائعهم عن طريق البحار.

«إن قناة بناما لن تتحقق قبل عشر سنين، ومع ذلك فإن الطريق الأفضل بين الغرب والشرق، سيكون دائمًا طريق قناة السويس، فلقد رأيتم النتيجة، فمهما يكن من الأمر فإن أرباحكم لن تقل، وإنما لننتظر اليوم الذى يمكننا من أن يكون لدينا ما نزيد به ما نوزع على الأسهم، وهذه الزيادة لابد أن تجىء فإن الصين تبتدئ الآن فقط فى أن تفتح أبوابها للتجارة.

«بقيت هذه الفكرة التهديدية، وهى أن الظروف الاقتصادية والمالية قد تجعل القناة حرة. هذه الفكرة لا نعرف أنها تحققت فى الماضى إلا فى ممرات (السوند بلت) الكبير والصغير فى معاهدة ١٤ مارس سنة ١٨٥٧ التى أخرجت هذه الممرات من أن يكون اجتيازها بثمن رسم معلوم إلى أن يكون حرا للتجارة العامة، هذه المعاهدة التى حصلت فى كوبنهاجن بين ملك الدانمرك وملوك الأمم الأخرى قد قضت أن يعوض الخسارة الناشئة عن تحرير هذه الممرات. ولقد قدرت بإيراد خمسة وعشرين عامًا. يتبين من هذه المعاهدة أن الدول لم تأخذ إلى اليوم قناة غصبًا، وليس من الممكن أنها تتفق جمعاء على غزو بلد واحد ، بتحرير قناة بالقوة، ولو حصل ذلك فإنه لا سبيل لحساب القوة القاهرة فى عقد مدنى لا يتم إلا باتفاق طرفى المتعاقدين بالاختيار التام.

«على أننا مع هذه الاعتبارات كلها نرى أن نضم إليها اعتبارًا آخر جديرًا بالالتفات، وهو أن أمام الحكومة المصرية، تسعة وخمسين عامًا يمكنها فيها أن تتحين الفرصة المناسبة لقبول مد الامتياز بشروط أحسن من هذه الشروط المعروفة، إذا اضطرت ظروف الأحوال المستقبلة إلى أن تفضل إبقاء قناة السويس في يد شركة أجنبية».

فإذا تأملنا فى هذه السطور، تبينا منها أن طلعت حرب، كان يتكلم فى الأمور السياسية، تكلم الواثق من نفسه، المعتز بعلمه، المطمئن إلى حسن استنتاجه وصدق تنبؤه. وتنبأ فعلا بأمور تحققت كلها.

تنبأ مثلا بأن دخل القناة سيزداد، حتى مع تخفيض الرسوم، وأن كل تخفيض فى هذه الرسوم، تعقبه زيادة فى الدخل، وأن التخفيض لن يستمر إلى غير حد فإنه سيقف عند قدر معقول، ستبلغ به إيرادات القناة أضعاف ما تجنيه إدارة الشركة عند كتابة تقريره. كما تنبأ بأن كل ما كان يهدد به المستشار المالى البريطانى المصريين من تحول التجارة العالمية عن قناة السويس إلى قناة بناما، أو من قناة السويس إلى سكة حديد سيبيريا وبغداد كان تهديدًا على غير أساس.

وأخيرًا تنبأ بأن الدول لن تجتمع كلها لغزو مصر، لنزع القناة منها، والطريف أنه ذكر لفظ (الغزو) الذى استعمل فعلاً سنة ١٩٥٦، كما حدث أن انفردت به دولتان فخذلتهما الأمم المتحدة والعالم كله.

أما ما توج به كلامه فقوله إن مصر ستنفسح أمامها فرصة اختيار الوقت المناسب لعرض مد امتياز قناة السويس، هذا إن شاءت أن تبقى هذه القناة فى يد شركة أجنبية وقد كان هذا إرهاصا بالنمو الوطنى، وبتزايد القوة المصرية، التى انتهى بها الأمر إلى نزع القناة من غاصبيها لا نزع يد مصر عن القناة.

وكلنا يعرف أن دخل القناة بعد أن آلت إلى مصر زاد وأنها زادت عمقًا وزادت حركة وزادت دخلاً فبلغ دخل مصر من القناة قبل فاجعة ١٩٦٧ ما يقرب من مائة مليون جنيه..

وقد مر بنا أن طلعت حرب، وأصلان قطاوى باشا، وضعا معًا فى سنة ١٩١٦ تقريرًا عن الوسائل والسبل التى نجحت بفضلها ألمانيا فى تصدير منتجاتها إلى بلاد العالم وبالذات إلى مصر، بكميات متزايدة، فاقت بها الدول الصناعية الكبرى: بريطانيا وفرنسا وهذا التقرير - كما قلت - وإن كان يتناول موضوعًا اقتصاديًا وماليًا، إلا أنك تحس منه بأن طلعت حرب، يعبر به عما يتمناه لمصر، وعما يتمنى أن يتاح له هو نفسه أن ينفذه فى بلاده، فهو لا يقرر فقط، وإنما هو يقرر ويعلق، ويعبر عما يخالجه، ولننقل إليك فقرة أو فقرتين مما قاله عن دولة ألمانيا وتدخلها فى شئون المال والاقتصاد، لعلك ستحس معنا أنه كان يتمنى لبلاده، ما يجرى فى ألمانيا.

«والواقع أن الدولة الألمانية تتدخل حيث يكون تدخلها مفيدًا لزيادة نطاق التوسع التجارى لصالح الإمبراطورية الألمانية. فهى توعز إلى البنوك بالسياسة الواجب اتباعها، والبنوك تتجه جميعًا بكامل جهودها فى سبيل خدمة الإنتاج وحركة التبادل التجارى، والدولة الألمانية تشرف من فوق الجميع على خطوط التجسس التجارى الواسع الأطراف والممتد كشبكة حول نطاق الكرة الأرضية».

«ولا تقف مهمة الدولة الألمانية عند هذا الحد، بل هى تذهب إلى تسيير النشاط الاقتصادى فى البلد حسب مقتضيات الأحوال بطرق ظاهرة أو طرق خفية».

«حقا إن فى طبيعة الألمانى حب التدخل فى كل شىء، ولكن يجب أن نعترف بأن كلمة الأمر الصادر من عل قد ساعدت كثيرًا على دفع أمة

بأكملها إلى الأمام، أمة غلبت عليها احساسات الطاعة للنظام واحترام الواجب الموكول إليها والتعجل بتلبية نداء قائدها العام».

فحب الاشتغال بالسياسة، يمتزج بدم طلعت حرب، وهو حب أساسه أصلا الوطنية، ولكنه لا يخلو - كمعظم محبى الاشتغال بالسياسة - من طموح شخصى، وميل إلى السلطة، واستمتاع بممارستها، ولقد كان طلعت حرب بسبب هذا المزاج، مهيئا لأن يستدرج إلى العمل الحزبى، وقد أنقذه من التورط فى هذا اللون التافه من السياسة، فى بلد محكومة بالأجنبى، إن فكرة البنك، كانت قد ملكت عليه نفسه، وقد تشبث بها، ليحقق بها أمله الذاتى. أما أمله العام، فهو أن ينشئ مصرفًا وطنيًّا يحقق به الرسالة التى أعلنها يوم ٧ من مايو سنة ١٩٢٠، والتى نقلنا منها الكثير. أما أمله الخاص فهو أن يمارس السياسة، دون أن يكون سياسيًّا، وأن ينشئ لنفسه حزبًا يكون على رأسه، وتكون له فيه الكلمة النافذة، دون أن يكون فيه عيوب الأحزاب المصرية سنة ١٩٢٠ التى كانت تقريبا بلا برنامج، والتى كانت لونًا من الصراع الشخصى أو الصراع العائلى، دون أن يكون للأمة من ورائه جدوى ولا نفع.

فالبنك، كان حزب طلعت حرب السياسى، وكان لهذا الحزب برنامجه لا فى الاقتصاد فحسب، بل وفى السياسة القومية أيضًا، لذلك لم يدع فرصة من فرص التحدث فى شئون التعليم أو الجامعات أو التمثيل السياسى أو التمثيل القنصلى، إلا وعض عليها بالنواجذ. ولم يدع إلى كلام فى موضوع إلا وتكلم فى أكثر من موضوع ويمكنك أن تلاحظ بيسر، أنه ما من مرة دعى للخطابة وإلا اعتذر فى آخر خطابه عن الإطالة، كأنما استدرج لها سهوًا، والحقيقة أنه قصدها عمدًا فهو لا يقنع بدور رئيس بنك، لأنه لا يرضى بأقل من دور الزعيم السياسى، وأن تقنع بقناع الزعيم الاقتصادى.

وقد كان طلعت حرب موفقًا فى عمله السياسى إذا أن البنك أضفى عليه حصانة لم يكن ليبلغها بغير البنك. وقد كان يعلم أن حيلته مكشوفة نوعًا ما لبعض الأحزاب أو لها كلها، ولكن بعضها سكت عليها على مضض كحزب الوفد ورئيسه سعد زغلول، وكان البعض، كالأحرار الدستوريين يرونه قريبًا منهم أو أقرب إليهم من الوفديين، لأن الأحرار الدستوريين ليسوا سوى ورثة حزب الأمة الذى كان طلعت حرب من أعضائه، وكان سعد نفسه من مؤيديه، لولا أن الأمة دفعته إلى اتجاه أكثر تطرفا، وأقرب إلى أسلوب الحزب الوطنى، إن كان مزاج سعد قد فرض على هذا الاتجاه الشكائم والقيود.

وكان طلعت حرب ينظر إلى الأحزاب الأخرى من عزلته المجيدة فى احتقار يحس وإن كان لا يتكلم ولا ينطق. وكانوا يتحملون منه هذا الاستعلاء، لأنه كان يغلفه دائما باللطف، وبمجاملة الزعماء مجاملات شخصية، تلطف من كرههم لشخصه، وضيقهم بنجاحه، وببعده عن متاعب مشاجراتهم التافهة والمؤلمة فى الوقت نفسه. كان له فى كل حزب أصدقاء، وكان يحنو عليهم فى المعاملة، كذلك كان هؤلاء الأصدقاء، سفراءه من حيث يدرون أو لا يدرون، يزكونه، وينوهون بأعماله، ويدافعون عنه عند الاقتضاء. وكان يكسب عطف الأحزاب بأسلوب بارع غاية البراعة، هو تلطفه وحسن معاملته لمن كان فى المعارضة، فإذا عاد هؤلاء إلى الحكم، ذكروا له أياديه وكانوا أحسن استعدادًا لسماع طلبات بنك مصر.

وبعد طلعت حرب عن الحزبية الذى جعله زعيمًا لا يعارض ولا ينتقد، بل جعل ذاته (مصونة لا تمس) كالملك تمامًا أفاد البنك أعظم الفوائد، فتنافست الأحزاب كلها فى خدمته.

ولكن لم يكن يكفى طلعت حرب أن ينأى بنفسه عن الحزبية، إذ لولا مواهبه السياسية الأخرى وشراؤه للصحف بالإعلانات عن شركات بنك

مصر، وبالدعوات إلى الحفلات، وبالهدايا فى المناسبات العامة، ومنح القروض - فى اعتدال وبغير إسراف - لولا ذلك كله لما استطاع أن يبقى بعيدًا عن متناول الطعن والتجريح والهجوم. بل أن بعده عن الأحزاب كان يمكن أن يجعله هدفًا مشتركا لهجوم الأحزاب كلها عليه، فهذه العزلة، والترفع؛ كانت تستلزم قدرة سياسية أكبر وجهدا أشق وأعظم. وقد كان طلعت حرب كفئًا لهذه المهمة الشاقة، بل لعله كان يجد فيها لذة ومتعة.

ولا يظن ظان أن الأحزاب كانت تترك طلعت حرب فى عزلته وبعده عنها فقد كانت لها طلبات منه، من ذلك أن أحمد ماهر الوفدى سعى لدى طلعت حرب ليعينه سكرتيرًا عاما للبنك، ولكن طلعت حرب رفض الخضوع لضغط الوفد وضغط أحمد ماهر وسنرى أن هذا كلفه الكثير.

ولقد بقى متيقظًا لكل فرصة تتيح له أن يتكلم فى السياسة، ليبدى للساسة الحزبيين أنه يستطيع أن يصول فيها ويجول، ولكن بمستوى أرفع، وبأسلوب أعلى، مع معرفة واسعة بالتاريخ، وبما يجرى فى الدنيا، مع التزامه دور الاقتصادى الذى كان يمنحه (الحصانة).

ولعلنا لسنا فى حاجة إلى الاستشهاد إلا بفقرتين اثنتين، من خطبتين ألقاهما طلعت حرب فى مناسبتين تفصل بينهما فترة بلغت ربع قرن أو يزيد من الزمان، ولكنهما مناسبتان متقاربتان فى المعنى. أولاهما كانت فى ١٣ من ابريل ١٩٢١ وبمناسبة تكريم رئيس وأعضاء الوفد المصرى العائدين من أوروبا بعد غيبة سنتين فيها، جرت خلالها اتصالات بين الوفد والبريطانيين ثم مفاوضات مع ملنر. وكانت المناسبة الثانية عقب إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦.

قال فى المناسبة الأولى، وهو يصف حال مصر، تحت إرهاب السلطة العسكرية البريطانية فى المدة ما بين ٩ مارس سنة ١٩١٩، حتى عودة الوفد فى ٤ من أبريل سنة ١٩٢١:

«وإنه من الخطأ أن يظن بأن الضغط يلفت مصر عن نهضتها وينسيها حب الحرية فإن هذا الضغط هو نفسه داؤها الذى تتألم منه، ومن الجهل أن يداوى الداء بالداء».

«بلغكم فى غربتكم ما حل بمصر إثر ارتحالكم من ضروب العسف والشدة وكم رأينا إبان ذلك من اضطراب فى تصريحات القوم، وذلك شأن الحائر، وغلو فى الاستخفاف بأمة كاملة، وهذا شأن المضطرب، واختلاق لبعض الوقائع وتشويه فى تصوير الأحوال، وهذا ليس شأن الواثق بالمستقبل، فلم يفت المصريين ذلك، بل كان داعية اتحاد عنصريهم وثباتهم وتماسكهم معتصمين بحبل الله».

ثم تحدث عن برنامجه هو، وهو يهاجم الإنجليز، ويطالب بالاستقلال فقال:

«فإن توقف رقينا الاجتماعى على تحسين أخلاق الأفراد، وتوثيق روابط العائلات فذلك لن يكون إلا بعد أن نأخذ أمرنا بيدنا، ومن أجل هذا نطلب الاستقلال. ولئن توقف رقينا الاقتصادى على التربية الزراعية والصناعية والتجارية وإنماء الكفاءات العملية فلن يكون ذلك تاما إلا بعد أن نأخذ أمرنا بيدنا ومن أجل ذلك نطلب الاستقلال».

«ولئن كنا غير أكفاء لحكومة بلادنا فإن المهيمنين على أمورنا وشئوننا أظهروا بتصرفاتهم أنهم أقل كفاءة منا بكثير، لأنهم لم ينجحوا فى أن يذهبوا عنا تهمة عدم الكفاءة التى هى أول ما رمتنا بها. أمامكم أمم العالم فهل رأيتم أمة من بينها تترك للصدفة حبلها على غاربها، فى شئونها الاقتصادية، لا رأى لها فى الذَّبِّ عن مصالحها، وتترك طعمة للآكلين ومضغة لكل ماضغ. أين الغرف التجارية التى أسسوها أو ساعدوها؟ أين النقابات الزراعية والصناعية التى نظموها؟ أين البنوك والشركات المصرية التى عملوا على إيجادها؟».

«أين التشريع المصرى الذى يقى المصريين ويحمى مصنوعاتهم ومحاصيلهم».

ثم قال وهو يلعن السياسة البريطانية، وإن كان فى حقيقة الأمر، يلعن السياسة كلها، لأن سياسة مواطنيه لم تكن تعجبه بنفس القدر الذى كان غاضبا به على سياسة بريطانيا:

«تبا للسياسة ما دخلت فى شىء إلا أفسدته».

«فللسياسة أفسدوا التعليم وجعلوه غاية تخريج آلات مطيعة صالحة لتسير ماكينة الحكومة على الطريق التى رسمتها السياسة، وأى شىء أسوأ من اعتراف الحكومة بأنه ليس لديها معلمون مصريون، لأى نوع من العلوم.

«وللسياسة ضحوا مرافق البلاد والحيوية: فالتجارة المصرية كما تعلمون تحت رحمة الأجانب فى كل شىء. والبنوك الموجودة كلها أجنبية، تستثمر تقريبا كل ودائع المصريين وأموالهم فى بلادها الأجنبية وتنفذ فى المصريين أوامر تلك البلاد الأجنبية. وهى فى الغالب ضد مصلحة بلادنا، وليس للتاجر رأى أو كلمة فى المعاهدات التجارية، والتعريفات الجمركية التى تنفذها الحكومة.

«لكل هذا طلبنا ونطلب الاستقلال لنصبح أحرارًا فى بلادنا: نحيك ثيابنا على قدر جسومنا، ونصنع الأنماط المناسبة لنا، ولبلادنا، وأخلاقنا، وعاداتنا، فصاحب الدار أدرى بمن فيها».

ثم قال، ما يدل على أنه نقض عن نفسه نهائيا، آخر ما كان فيها، من آثار العقلية المهادنة عقلية حزب الأمة:

«إن القوة إذا كان من نتائجها أن تقصف أقلام الناقدين، وتسد أفواه الشاكين فليس من شأنها أن تكسب قلوب المظلومين».

أما الخطبة الثانية فقد كانت - كما قلنا فى الثالث والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٣٦ بمناسبة تكريم هيئة المفاوضة التى أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦، وعاد من جديد ينتهز الفرصة، ليلقى على الذين يكرمهم الدروس، وكان لأهم دروسه، أنه يدعو إلى التخطيط فى الاقتصاد، يوم أن كانت فكرة التخطيط لا ترد على خاطر، ولا تجرى على قلم، ثم هو يعلى من شأن الجامعة والتعليم، ويدعو إلى رسم سياسة للتعليم، وأخيرًا هو يدعو إلى النظر إلى الجوانب الروحية والثقافية للسياسة، فيهيب بالحكام أن يعملوا - كما سبقت الإشارة - على خلق (ثقافة مصرية خاصة) ثم إلى خلق (عقلية مصرية مستقلة).

وننقل من هذه الخطبة الفقرات التى تبين هذه المعانى فى الخطبة قال:

«استطاع بنك مصر بفضل مؤازرة الأمة شعبًا وحكومات متعاقبة - أن يؤيد فى الأذهان مسألة إمكان تحويل مصر إلى أمة صناعية، تستخرج من خيرات زراعاتها المباركة، منتجات مصنوعة - وذلك بجانب شهرتها الخالقة كأمة زراعية عريقة، وهى مسألة طالما أثيرت عمدًا، وبغير عمد، ليحولوا أنظار المصريين عن الاستفادة من بقرتهم الحلوب، فكان لمصر فى هذه السنوات القلائل صناعات شتى. كالطباعة وحلج القطن، والنقل بكل وسائله فى النهر، وفى البحر وفى الجو، وصناعات الغزل والنسج للقطن، وللكتان والحرير، وصناعات صيد الأسماك.. الخ وركز البنك هنا وهناك العلم المصرى الجميل، يذكر كل من يراه باسم مصر العزيزة!».

ثم قال:

«ولعل أوجب ما يتحتم علينا عمله فى سبيل هذا الواجب، وفى ظرفنا الحاضر، هو وضع سياسة اقتصادية مصرية تبين حدودها بوضوح فى برنامج قومى شامل لعدة سنوات نرسم فيه كل ما ينقصنا من دواعى الرقى

المنشود، ونوطد به كل موجود هنا لدينا، وأن يشترك كل مصرى فى تنفيذ هذا البرنامج ضمن الحدود المرسومة».

ثم قال:

«إننا فى دور انتقالنا أحوج الناس إلى التريث فى الدرس والحيطة فى النقل عن غيرنا».

«ولتكن لنا ثقافة مصرية خاصة، ولتكن لنا عقلية مصرية مستقلة، عقلية هى وليدة ماضينا الذى لا مفر عن الخروج من تأثيره، ووليدة حاضرنا نسعى إلى أن نربطه بماضينا».

«وليكن التعليم فى أساسه - كما قلنا منذ نحو ربع قرن - مناسبا لحالة البلاد وملائمًا لطبيعته الآن، وكافلاً حاجاتها العلمية والعملية فلا يسلخ ولد الزارع من عمل الزراعة، ولايقطع ابن الصانع من مباشرة الصناعة، ولا يسل المتعلم من الأهل»..

ثم استرسل فيما يشبه أدب (المقامات):

«لا يجعل الناشئ يهتم بنعومة كعبيه، ويحتقر ما وجد عليه والديه، ويظن السعادة محصورة فى الخدم الأميرية والترفع عن الأعمال الأهلية، بل يكون التعليم على وجه يحبب إلى المتعلمين مباشرة الزراعة والصناعة، ويرغب فى كسب المعاش بطريقة بعيدة عن الهوان والضراعة، ويعرف أن الصانع فى دكانه، والزارع فى غيطانه، لا ينقصان قدرًا عن المستخدم فى ديوانه، ولا القائد فى ميدانه، ولا الوزير فى ايوانه، وأن سائق الدابة ليس أحط من راكبها، وليس شارى السلعة أقدر من جالبها، وإذا تفاوت الناس فى الأقدار فإنما هو بما يعود من نفع أعمالهم على هذه الديار».

* * *

ولعل أعظم ما خلفه مصطفى كامل للأدب الوطنى وللأجيال من بعده، هذه الخطب التى كانت أغانى وأناشيد، تصور الهوى المشبوب، والحب المتقد بمصر، أرضها وسمائها، برها ومائها، آثارها وديارها، أجدادها وأحفادها، زهرها وثمرها، حلوها ومرها، دينها فى عنق الإنسانية، وحفظها للأديان السماوية. وقد جاء طلعت حرب ، فكان امتدادا لهذا الزعيم، وكان كرجع الصدى من أدبه وخطبه. فهو أولاً، اتخذ من اسم مصر، عنوانًا للبنك، وعنوانًا لكل شركة من شركاته، فباتت هذه المؤسسات جميعًا كأنها أبيات فى قصيدة، ولم تكن تفوت على طلعت حرب فرصة، يتحدث فيها عن اسم مصر، ومصر ذاتها، وماضيها وعلمها وفنها، وعلمائها وأدبائها. وقد مر بنا ما قاله فى مناسبة الاحتفال بمضى ١٥ سنة على تأسيس بنك مصر، فقد قال: «كان لنا فى هذه الفترة القصيرة ، فترة الخمسة عشر عاما - أن ركز البنك - فى السهل والجبل، وفى الشرق والغرب، وعلى الماء والهواء، علم البلاد، يخفق تحت الشمس، باسم مصر، بعد أن طال احتجابه، بين الظلام».

وقد مر بنا كذلك منذ قليل أنه قال: «ركز البنك هنا وهناك العلم المصرى الجميل، يذكر كل من يراه باسم مصر العزيزة».

وقال وهو يتحدث فى يومى ٢٩ و٣٠ مارس سنة ١٩٢٧ بمناسبة عرض باكورة إنتاج شركة مصر للتمثيل والسينما.

«كم فى مصر من مناظر تسترعى بجمالها الألباب: هناك النيل، ووادى النيل، وزرع الوادى وشجره، وشادوفه وسواقيه، ونخيله ومراعيه، وهناك صحراؤها، ورمالها، وقوافلها وجمالها، وواحاتها تنعى عزلتها وبعدها عن الوطن العزيز، وهناك بحيراتها وبحارها، تثير أمواجها الشجون، وتنعكس فوق لجينها أشعة القمر ساطعًا فى سماء مصر، قدر صفاء الأضواء فى النهار. وهناك الوديان المنبطحات والجبال الشاهقات، مختلفة الألوان.

«وهناك آثار الأجداد قائمة من ثلاثة إلى ستة آلاف عام، بين أهرام ومسلات، ومعابد ومقابر، وقصور أحجارها من أسوان، قد حار فى كيف نقلها الإنسان. ونقوشها ورسومها لا زالت حافظة رواءها وزهاءها مهما تعاقب الحدثان.

«وهناك الآثار العربية بجوامعها تمتد منائرها الرفيعة نحو السماء وتبدو منابرها آية فى دقة الصناعة، ومقابرها بنقوش سر جمالها فى استقامة خطوطها، وتعاشق مثلثاتها. ومربعاتها ومسدساتها، وتجانس ألوانها البهيجة، ودقة الصناعة فى أبوابها ونوافذها، ومشربياتها مطعمة بالصدف، تدهش الناظرين».

* * *

ولكن طلعت حرب السياسى، يتبدى أعظم ما يتبدى، فى مفاوضاته التى كانت تدور سرًا بينه وبين الشركات الأجنبية وبيوت المال، ورجال الحكومات الإنجليزية والفرنسية من أجل إقامة شركات الغزل والحرير الصناعى والصباغة والطيران والملاحة البحرية، فهذه الشركات كانت تجوس خلال مناطق حرمها الاستعمار الأجنبى بأنواعه، علينا، وجعلها حكرًا له، ولذلك كان السير فيها، وإقامة البناء على أرضها، عملاً شائقا، وشاقا، لا تكفى فيه الإدارة، ولا الوطنية، إنما تجب معه، الموهبة السياسية، والتلطف فى مخاطبة هؤلاء الأقوياء، الذين لا ينزلون عن شىء فى أيديهم، إلا لسبب يضغط عليهم ويحرجهم، ويجعل نزولهم حتمًا لا مفر منه، إما طمعًا فى تحقيق مصلحة أخرى، أو دفعًا لمضرة كبرى، أو إحناء للرأس أمام عاصفة. والسياسى هو الذى يعرف هذه اللحظات: لحظات الضعف وظروفها، فيستغلها، لا يتجاوز احتمالاتها، ولا يفرط فى شىء من هذه الاحتمالات.

ولا أظن أن الإنجليز سمحوا بإنشاء صناعة غزل ونسج القطن، بعد أن أغضوا عن قيام بنك مصر، إلا بسبب اشتعال الثورة، واحتدام غضب المصريين على الاستغلال الأجنبى لمرافقنا. فقد أدركوا أن العناد فى الاحتفاظ بكل شىء فى أيديهم، حتى الفتات سيضيع عليهم كل شىء. كذلك لا أظن أنهم سمحوا بإنشاء شركة مصر للطيران وشركة مصر للملاحة البحرية إلا لعلمهم بأن هاتين الشركتين لن تكونا سوى نواة صغيرة لن تهدد لهم مصلحة لا فى الجو ولا فى البحر . وأنهم سيكسبون منها بيع طائراتهم وسفنهم القديمة، وبيع خبرتهم الفنية ، وربط تقدمنا فى هذين المجالين بهم. وقد كان رفع علمنا فى البحر والجو، شيئًا يسعدنا، ويفتح لأولادنا مجال التجربة والتعلم، ويثبت وجودنا مع غيرنا من الأمم.

وللأسف ليس هناك من سجل مواقف طلعت حرب فى مفاوضاته هذه، وكيف كان يداور ويحاور الجانب الأجنبى فى هذه المفاوضات.

ولذلك، لابد من أن تقنع بالقليل الذى وصل إلى علمنا فى هذا الصدد، ونسجله كنموذج لأسلوب طلعت حرب المفاوض.

فى سنة ١٩٣٧ سافر طلعت حرب إلى بريطانيا للاتفاق مع شركة Bradford Dyres لتأسيس ما أصبح بعد ذلك شركة (البيضا) ولحل مشكلة خاصة بتعويض تأمينى عن إصابة الباخرة زمزم نتيجة اصطدام قاعها بإحدى الشعب المرجانية فى البحر الأحمر، وللعمل على استيراد قطع غيار لطائرات مصر، وشراء طائرات جديدة وللاستعانة ببعض خبراء الصيانة الإنجليزية فى تدريب المهندسين المصريين على هذه الأعمال. وفى أثناء إقامة طلعت حرب فى لندن للقيام بهذه المهام كلها، تناول طعام الغداء فى فندق (سافوى)، وفيم يتناول الطعام دخل غرفة الطعام اللورد كيلرن وزوجته الإيطالية الأصل، ويداوره فلما لمح اللورد طلعت باشا، لوح

بقبعته، وكان يمنى نفسه بأن يهرع طلعت باشا إليه، كعادة الكبراء والوزراء المصريين. وفعلاً كان مع طلعت باشا أحد كبار معاونيه، وكان وزير مالية سابق، فما كاد يرى قبعة اللورد تتحرك فى الهواء، حتى طار نحو اللورد، فانحنى، ثم اتجه إلى زوجة اللورد فقبل الأيادى، فى حين قنع طلعت حرب، بإيماءة صغيرة من رأسه، وكبر على (اللورد) أن يحييه مصرى هذه التحية الخفيفة، وهدته الحيلة إلى أن يتقدم إلى طلعت، ويقول له: «اكسلانس. إن زوجتى تتوق إلى أن تقوم لها، لأنها تسمع عنك كثيرًا» ولم يكن بد من أن ينتقل طلعت حرب ليحيى السيدة، وهناك بدأ كيلرن يقول إنه كان فى وزارة الطيران البريطانية، ذلك اليوم، وأنه سمع مع السرور والغبطة ، أن الاتفاق تم فعلاً بين شركة مصر، وشركة الـ B.O.A.C. البريطانية، وأنه يأمل أن يكون هذا الاتفاق فاتحة تعاون بين الشركتين ثم بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد البريطانى، وغام وجه طلعت حرب، وبدا عليه الضيق، ولكنه تمالك نفسه وقال: إن هذا الموضوع ليس سوى موضوع صناعى وتجارى بحت، وأن بنك مصر لم يكن ليقبل هذا التعاون من حيث المبدأ، إلا على أساس تنمية وازدهار شركة مصر للطيران التى هى شركة صغيرة جدا بالنسبة للشركة البريطانية، وأن أساس هذا الاتفاق هو تدريب المهندسين المصريين بوساطة الخبراء البريطانيين حتى يكون المهندسون المصريون فى بحر سنتين فى مستوى كفاءة البريطانيين، أما إذا اتخذ هذا الاتفاق سلمًا لسيطرة الحكومة البريطانية عن طريق الشركة البريطانية على شركة مصر، أو إذا كان هذا التعاون وسيلة لابتلاع الشركة المصرية أو الحد من استقلالها، فإنه مستعد لفسخ العقد من الغد، وأضاف أنه سبق عند اشتراك شركة مصر للطيران مع شركة هيستون Heston أن قال للمندوب السامى (برسى لورين) أنه أنشأ بنك مصر

وشركاته بمدخرات فقراء المصريين وأن رسالته وواجبه أن تكون هذه الشركات دعامة لاستقلال مصر الاقتصادى وأنه يسمح بأى حال بسيطرة الحكومة البريطانية المباشرة أو غير المباشرة على البنك وشركاته، وكلما بعدت الحكومة البريطانية، ووزراؤها عن بنك مصر وشركاته، كان هناك أمل فى زيادة التعاون.

وقد استمع اللورد الضخم إلى هذه المحاضرة فى أدب، واضطر إلى أن يقول الكلام الوحيد الذى كان الظرف يسمح به، فقد راح يؤكد أن هذه سياسته، وأنه مقتنع تمامًا بما يقوله طلعت حرب، وأن توصياته وتوجيهاته ستكون بهذه الروح.

وحدث أن ضاعت إحدى حقائب طلعت حرب فى إحدى سفرياته، وكانت شركة King and Cox ، هى الشركة المسئولة عن شحن حقائبه وأمتعته، وكانت فى الوقت نفسه، هى الشركة التى تعاقد معها بنك مصر - شركة مصر للسياحة - للتعاون فى إقامة صناعة السياحة فى بلادنا، فلما ضاعت الحقيبة، ولم يعثر عليها، أغضبه ذلك كثيرًا من الشركة واعتزم فسخ العقد معها، والتعاون مع شركة (كوك) الشهيرة، وسعى مدير شركة King and Cox لاسترضاء طلعت باشا، فلما علم أن طلعت باشا كان يريد أن يقف على حقيقة شركة البواخر الخديوية التى قيل يومذاك أن (أحمد عبود) قد اشتراها، وعلى الميزانيات الحقيقية لهذه الشركة كانت تقدم للحكومة المصرية، ميزانيات تظهر خسارتها بغرض الحصول على معونات مالية حكومية. وفى أقل من ٢٤ ساعة قدم مدير شركة كنج لطلعت حرب المعلومات التى كان يطلبها والتى عرف منها أولاً أن شركة البواخر كانت بريطانية فى الواقع ، مصرية فى الظاهر، وأن العلم المصرى يرفع على بواخرها ذرا للرماد فى العين، واستدرارًا للمعونات

المالية من مصر كما عرف منها ثانيًا أن الميزانيات المقدمة لحكومة مصر كانت زائفة.

ولما علم مدير (كوك) أن طلعت حرب يفكر فى إلغاء عقده مع شركة كنج وكوكس، زار طلعت حرب وعرض عليه صفقة أحد بنودها أن تشارك شركة كوك، بنك مصر، فى ترسانة الشركة على شاطئ النيل فى بولاق مع تحويلها إلى مصانع ذخائر حربية صغيرة (بنادق ومدافع رشاشة) وبيع هذه الأسلحة لكل من الجيش المصرى ، وجيوش البلاد العربية. وعلى الرغم من أن هذه الصفقة، كانت تبشر بأرباح خيالية إلا أن طلعت حرب رفضها أولاً: لأنه كره المقابل لهذا العرض، وهو غلق جميع مكاتب السياحة لشركة مصر للسياحة. وثانيًا، لأنه كره أن يرتبط فى صناعة هامة متعلقة بالأمن القومى كصناعة الأسلحة مع شركة من جنسية الاحتلال القائم فى البلاد.

* * *

وتعاقد طلعت حرب مع شركة بلات Blat. B S. على شراء آلات نسيج، ولما انتهى العقد، أقامت الشركة حفلة غداء لطلعت حرب ومرافقيه، وفيما يتناول الطرفان المصرى والبريطانى، المشهيات، قبيل تناول الطعام، قال أحد مديرى الشركة لمدير مكتب طلعت حرب، أن العادة جرت على دفع ٥٪ من قيمة الصفقة لمن قام بالوساطة فيها، ولما لم يكن فى هذه الصفقة وسيط، فلحساب من يجب أن يوضع هذا المبلغ الذى كان فى هذه الصفقة نحو ٥٠ ألفا من الجنيهات؟ فذهب مدير المكتب إلى طلعت حرب وأفضى إليه بما سمع، فما كان من طلعت حرب إلا أن قال: يخصم هذا المبلغ من الثمن الذى ستدفعه شركة مصر، وإذا سمع أن أحدًا من المصريين، قبض من الشركة البريطانية، فى المستقبل مليمًا واحدًا، فإنه

سيفسخ العقد، وليكن ما يكون. ولم يكن هذا الموقف من طلعت حرب مجرد حرص على مال الشركة، بل أنه كان أيضًا أسلوبًا في إفهام الإنجليز، أن التفاوض معه. لا يسمح مطلقًا، بالتأثير عليه أو على الذين حوله، بما قد يجر على المصلحة المصرية ضررًا، أو يجر للمصلحة البريطانية نفعًا..

هذا هو طلعت حرب السياسي، خرج من إهاب الوطني المعتدل أو المصري الذي يهادن الاحتلال، عملاً بسياسة حزب الأمة، وتأثرًا بعقيدتها، إلى الوطني المتطرف، وإن كان تطرفه أخذ شكل العمل الاقتصادي، ولعله كان قد آمن بأن ما دعا إليه مصطفى كامل وفريد، هو الأسلوب الوحيد، لمن أراد أن يخدم وطنه، وأن الإنسان يبقى معتدلاً حتى يصطدم بالاحتلال ويحمل عبء العمل، فيرى أنه أمام طريقين: إما الموت والهزيمة، وإما الحياد والقتال..